

هيئة تنظيم مركز قطر للمال تطلب التعليق على المقترحات حول حماية العملاء الأفراد

للنشر الفوري

الدوحة، في 14 مارس 2007

أصدرت هيئة تنظيم مركز قطر للمال (هيئة التنظيم) اليوم، طرحاً استشارياً ومسودة قواعد مرافقة تتعلق بمزاولة أعمال خدمات الأفراد في مركز قطر للمال أو انطلاقاً منه، وحماية العملاء الأفراد. وتشدد القواعد بخاصة على أعمال التأمين، على الرغم من أن النظام المقترح يهدف إلى أن يكون إطار عمل لأي من أنشطة الأفراد المنظمة التي تقوم بها شركات مخولة من قبل هيئة التنظيم.

تنصّ مسودة القواعد على قيام نظام شامل ومرن للشركات المخولة التي تزاوّل أعمال خدمات أفراد تتراوح بين القيام بإعلانات مالية والواجبات التعاقدية المسبقة لشركة ما تجاه العملاء الأفراد. وتعتبر هذه المقترحات مكتملة لإطار العمل التنظيمي القائم حالياً لحماية كافة العملاء، بما في ذلك العملاء الأفراد التابعين للشركات المخولة من قبل مركز قطر للمال.

توضّح المقترحات تطلّعات هيئة التنظيم بشأن كيفية مزاولة الشركات المخولة أعمالها المتعلقة بالعملاء الأفراد. وبموجب النظام المقترح، يحظى العملاء الأفراد بالتطلّعات التالية:

- أن يعاملوا بإنصاف؛
- أن يتلقوا مواداً إعلانية عن الخدمات أو المنتجات المالية، تكون مناسبة لهم ولا تضلّهم،
- أن يتلقوا معلومات وافية عن الشركات من قبل الشركات أنفسها، والخدمات والمنتجات التي تقدمها، لإتاحة المجال للعميل الفرد لاتخاذ الخيار الحكيم؛
- أن يحظوا بفترة "تهديئة" مناسبة لاتخاذ القرارات الاستثمارية؛
- أن يحصلوا على كافة التعويضات المناسبة التي يطالبون بها (في حال المنتجات المالية)
- أن تتم معالجة شكواهم بصورة سريعة.

في تعليق له على مسودة المقترحات، قال السيد فيليب ثورب، رئيس مجلس إدارة هيئة التنظيم ورئيسها التنفيذي:

"هذه خطوة كبيرة بالنسبة إلى مركز قطر للمال وقطر. فستضمن هذه المقترحات حماية عملاء شركات مركز قطر للمال، وبخاصة العملاء الأفراد، بموجب نظام تنظيمي يعكس أفضل الممارسات العالمية. لقد صمّمنا هذا النظام ليكون مرناً، مع التشديد على النتائج بدلاً من العمليات الرسمية، وسعينا إلى تحقيق التوازن بين المبادئ، وعند الضرورة، القواعد، من أجل ترسيخ هذه المبادئ. من وجهة نظر العميل الفرد، نأمل في أن

يكون لدينا نظام يؤمن وسائل الحماية اللازمة، في حين الأخذ في عين الاعتبار المبدأ العام الذي يقضي بأن يتحمل عملاء الشركات المخولة مسؤولية قراراتهم.

يحتوي المرفق الملحق بهذا البيان الصحفي على معلومات إضافية حول ما تعنيه هذه المقترحات بالنسبة إلى العملاء الأفراد.

تمتد فترة تلقي هيئة تنظيم مركز قطر للمال التعليقات حول مسودة المقترحات إلى 18 أبريل 2007. ويمكن الاطلاع على الطرح الاستشاري، ومسودة القواعد، والتفاصيل حول تقديم التعليقات، عن طريق الدخول إلى موقع هيئة تنظيم مركز قطر للمال:

http://www.qfcra.com/publication/Consultation_Papers.php

مرفق 1

يأمل العملاء الأفراد بأن تتحقق التطلعات التالية بموجب النظام المقترح:

- أن يعاملوا بإنصاف؛
 - أن يتلقوا مواداً إعلانية عن الخدمات أو المنتجات المالية، تكون مناسبة لهم ولا تضللهم،
 - أن يتلقوا معلومات وافية عن الشركات من قبل الشركات أنفسها، والخدمات والمنتجات التي تقدمها، لإتاحة المجال للعميل الفرد لاتخاذ الخيار الحكيم؛
 - أن يحظوا بفترة "تهدئة" مناسبة لاتخاذ القرارات الاستثمارية؛
 - أن يحصلوا على كافة التعويضات المناسبة التي يطالبون بها (في حال المنتجات المالية)
 - أن تتم معالجة شكاوهم بصورة سريعة.
- إلا أن هذه التطلعات ، وواجبات الشركات المخولة، لا تعني مثلاً أن العميل الفرد:
- لن يخسر مالا عند قيامه بالاستثمار؛
 - سيضمن تحقيق الربح المالي من عملية الاستثمار؛
 - محمي من عمليات الاحتيال المتصلة بالاستثمار؛
 - لا يحتاج بعد إلى اتخاذ قرارات استثمارية مبنية على تقييم مركزه الشخصي.

###

لمحة عن مركز قطر للمال

إن مركز قطر للمال هو مركز مالي ومركز أعمال قامت بتأسيسه حكومة قطر ومقره الدوحة. تم إنشاء المركز بهدف اجتذاب مؤسسات الخدمات المالية العالمية وأهم الشركات المتعددة الجنسيات وبهدف تشجيع المشاركة في سوق الخدمات المالية المتنامية في قطر وفي أجزاء أخرى من المنطقة. يعمل مركز قطر للمال وفقاً لمعايير عالمية ويوفر بنية قانونية وبنية أعمال من الدرجة الأولى لكافة الشركات العاملة فيه. تم إنشاء مركز قطر للمال بموجب قانون مركز قطر للمال رقم (7) لدولة قطر وقد بدأ أعماله في 1 مايو 2005.

لمحة عن هيئة تنظيم مركز قطر للمال

إن هيئة تنظيم مركز قطر للمال كيان تنظيمي مستقل تم تأسيسه بموجب المادة رقم (8) لقانون مركز قطر للمال. تقوم الهيئة بتنظيم الشركات التي تقدم الخدمات المالية في مركز قطر للمال أو انطلاقاً منه. وتملك الهيئة سلسلة كبيرة من السلطات التنظيمية بتحويل الشركات والأفراد والإشراف عليها وتأديبها عند الضرورة. وتقوم هيئة تنظيم مركز قطر للمال بالتنظيم وفقاً لمعايير قانونية عالمية، تمت صياغتها عن قرب وفقاً لنماذج القوانين المعتمدة في مراكز مالية بارزة أخرى.

لمحة عن هيئة مركز قطر للمال

هيئة مركز قطر للمال هي الجهاز المسؤول قانوناً عن تطوير مركز قطر للمال وتشغيله وإدارته. وهي تعمل على اجتذاب المؤسسات الدولية للخدمات المالية والشركات الكبرى المتعددة الجنسيات، لتتشارك رؤياً واحدة قائمة على إرساء شراكة طويلة الأمد وذات فائدة متبادلة مع قطر. للمزيد من المعلومات، يُرجى زيارة الموقع الإلكتروني التالي: www.qfc.com.qa

لمحة عن قطر

عام 2005، أُجري استفتاء وطني رحّب ترحيباً كبيراً بدستور جديد نصّ على إجراء الانتخابات التشريعية الأولى في قطر وعلى قيام سلطة قضائية مستقلة. ودولة قطر هي حالياً عضو في مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة. ويعدّ الاقتصاد القطري بين أسرع الاقتصادات نمواً في العالم وتنتجه قطر إلى أن تكون أكبر مصدر للغاز المسبّل في العالم وتعمل ضمن إطار برنامج حيوي يكمن في الاستثمار البنوي والتنويع الاقتصادي.

للمزيد من المعلومات يُرجى زيارة الموقع الإلكتروني التالي: www.qfcra.com